من أن يربني رجل من هوازن (٤). تقول: ربه يربه، فهو رب، كما تقول: نمّ عليه ينمّ، فهو نمّ. ويجوز أن يكون وصفاً بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل، ولم يطلقوا الرب إلا في الله وحده، وهو في غيره على التقيد بالإضافة، كقولهم: رب الدار، ورب الناقة، وقوله تعالى: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]، ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾ [يوسف: ٢٣]. وقرأ زيد بن علي ـ رضي الله عنهما ـ: ﴿رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ بالنصب على المدح، وقيل بما دل عليه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، كأنه قيل: نحمد الله رب العالمين.

العالم: اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين[1]، وقيل: كل ما علم به الخالق من

---

٤ ـ أخرجه أحمد (٣/ ٣٧٦)، وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٣٨٨) حديث (١٨٦٣)، وابن حبان (١٧٠٤ ـ موارد) والبزار (٢/ ٣٥١) ـ كشف) رقم (١٨٣٤) والبيهقي في دلائل النبوة (٥/ ١١٩ ـ ١٢٣)؛ كلهم من طريق محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه.
وأخرجه ابن هشام في السيرة (٢/ ٤٤٥).
والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ١٨٣).
وقال: رواه أحمد وأبو يعلى، ورواه البزار باختصار، وفيه ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع في رواية أبي يعلىٰ، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح.
قال الحافظ في «تخريج الكشاف»: موقوف. قال ابن إسحاق في «المغازي»: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه في قصة حنين، وفيه قول صفوان هذا؛ ومن طريقه أخرجه ابن حبان في صحيحه، والبيهقي في الدلائل، ورواه جويرية عن مالك عن الزهري مرسلاً، وأخرجه الدارقطني في الغرائب.
(تنبيه) وقع فيه أن صفوان قال ذلك لأبي سفيان. والذي في مرسل الزهري أنه قال لابن أخيه والذي في المغازي: أنه قال لأخيه ابن أمه كلدة. وأخرجه أبو يعلىٰ من طريق ابن إسحاق. انتهى.

---

(١) قال محمود رحمه اللّٰه: «العالم اسم لذوي العلم من الملائكة... إلخ». قال أحمد رحمه اللّٰه: تعليله الجمع بإفادة استغراقه لكل جنس تحته فيه نظر؛ فإن «عالماً» كما قرره: اسم جنس عرف باللام الجنسية، فصار العالم ـ وهو مفرد ـ أدل على الاستغراق منه جمعاً. قال إمام الحرمين رحمه اللّٰه: التمر أحرى باستغراق الجنس من التمور؛ فإن التمر يسترسل على الجنس لا بصيغة لفظية، والتمور ترده إلى تخيل الوجدان، ثم الاستغراق بعده بصيغة الجمع، وفي صيغة الجمع مضطرب. انتهى كلامه. والتحقيق في هذا وفي كل ما يجمع من أسماء الأجناس ثم يعرف تعريف الجنس: أنه يفيد أمرين: أحدهما أن ذلك الجنس تحته أنواع مختلفة. والآخر أنه مستغرق لجميع ما تحته منها؛ لكن المفيد لاختلاف الأنواع الجمع، والمفيد لاستغراق جميعها التعريف؛ ألا ترى أنه إذا جمع مجرداً من التعريف دل على اختلاف الأنواع. ثم إذا عرف أفاد استغراقاً غير موقوف على الجمعية، إذ هذا حكم مفرده إذا عرف؛ فقول الزمخشري إذاً «إن فائدة جمع العالمين الاستغراق» مردود بثبوت هذه الفائدة وإن لم يجمع؛ وقول إمام الحرمين «إن الجمع يؤيد الإشعار بالاستغراق لما تتخيله من الرد إلى الوجدان» مرود بأن فائدة الجمع الإشعار باختلاف الأنواع، واختلافها لا ينافي استغراقها بصيغة المفرد المقر من تعريف الجنس، وإن أراد أن الجمع يخيل الإشارة إلى أنواع محله =

الأجسام والأعراض، فإن قلت: لم جُمع؟ قلت: ليشمل كل جنس مما سُمي به. فإن قلت: هو اسم غير صفة؛ وإنما تجمع بالواو والنون صفات العقلاء، أو ما في حكمها من الأعلام. قلت: ساغ ذلك؛ لمعنى الوصفية فيه، وهي الدلالة على معنى العلم.

﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾

قُرىء: «ملك يوم الدين، ومالك، وملك بتخفيف اللام/ ٥أ، وقرأ أبو حنيفة ـ رضي الله عنه ـ: مَلَكَ يومَ الدين، بلفظ الفعل ونصب اليوم، وقرأ أبو هريرة رضي الله عنه: مالكَ بالنصب. وقرأ غيره: مَلَك، وهو نصب على المدح؛ ومنهم من قرأ: مالكٌ، بالرفع. وملك: هو الاختيار، لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، ولقوله: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢]، ولأن المُلْكَ يَعم، والمَلِك يخص، ويوم الدين: يوم الجزاء. ومنه قولهم: «كمَا تَدينُ تُدان» (٥) وبيت الحَمَاسَة: [من الهزج]

---

٥ ـ أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٧٩، من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب، عن أبي قلابة، قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «الذنب لا ينسى، والبرلايَبلى، والديان لا يموت، فكن كما شئت؛ فكما تدين تدان. ثم قال هذا مرسل.

وقد ورد هذا الحديث موصولاً.

أخرجه ابن عديّ في الكامل (٦/١٥٨)، من طريق محمد ابن عبد الملك الأنصاري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ـ ﷺ ـ قال: الذنب لا ينسى... إلى آخر الحديث ومحمد بن عبد الملك منكر الحديث؛ كما قال البخاري.

وقال النسائي: متروك الحديث، أسند ذلك عنهما ابن عديّ في «كامله».

قال الحافظ في «تخريج الكشاف»:

هو طرف من حديث مرفوع، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة مرسلاً، هكذا أخرجه البيهقي في الزهد، ورواه الإمام أحمد عن عبد الرزاق بسنده عن أبي قلابة عن أبي الدرداء، وهذا منقطع مع وقفه، وله شاهد موصول من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أخرجه ابن عديّ في ترجمته محمد بن عبد الملك وضعفه.

قلت: وأخرج ابن أبي عاصم في السنة عن أبي أيوب الجبائري عن سعيد بن موسى عن رباح بن =

= معهودة فهذا الخيال يعينه من المفرد، فالعالم إذاً جمع ليفيد اختلاف الأنواع المندرجة تحته من الجن والإنس والملائكة، وعرف ليفيد هموم الربوبية للّه تعالى في كل أنواعه؛ وتوضيح هذا التقرير: أنا لو فرضنا جنساً ليس تحته إلا آحاد متساوية وهو الذي يسميه غير النحاة النوع الأسفل، لما جاز جمع هذا بحال، لا معرفاً ولا منكراً، وبهذه الفائدة يرد قول إمام الحرمين «إن التمور جمع من حيث اللفظ» لا معنى تحته لجمع الجمع في نحو نوق ونياق وأنيق؛ وأما تعليل الزمخشري جمعه بالواو والنون بإشعاره لصفة العلم فيلحق بصفات من يعقل، فصحيح إذا بنى الأمر على أنه لا يتناول إلا أولى العلم: وأما على القول بأنه اسم لكل موجود سوى اللّه، فيحتاج إلى مزيد نظر في تغليب العاقل في الجمع على غير العاقل.

ولَـــمْ يَـــبْـــقَ سِـــوَى الـــعُـــدْوَا نِ دِنَّـــاهُـــمْ كَـــمَـــا دَانُـــوا[1]

فإن قلت: ما هذه الإضافة؟ قلت: هي إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع، مُجرى مجرى المفعول به، كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار، والمعنى على الظرفية، ومعناه: مالك الأمر كله في يوم الدين، كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]. فإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقة؛ فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة، أو غداً. فأمّا إذا قصد معنى الماضي، كقولك: هو مالك عبده أمس، أو زمان مستمرّ، كقولك: زيد مالك العبيد، كانت الإضافة حقيقية، كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى في: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، ويجوز أن يكون المعنى: ملك الأمور يوم الدين، كقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾

= زيد عن معمر عن الزهري عن أنس حديثاً موضوعاً، وفيه: إن الله تعالى قال: «يا موسى كما تدين تدان»، والمتهم بوضعه سعيد بن موسى انتهى.

---

(١) صـفـحـنـا عـن بـنـي ذهـل وقـلـنـا الـقـوم إخـوان
فـلـمـا صـرح الـشـر فـأمـسـى وهـو عـريـان
ولـم يـبـق سـوى الـعـدوا ن ـ دنـاهـم كـمـا دانـوا

لشهل بن شيبان بن ربيعة. وليس في العرب شهل بالمعجمة غيره هو وشهل بن أنمار بن أراش. يقول: صفحنا عن بني ذهل رحمة بهم لعلهم يرجعون، فلما ظهر الشر بيننا وبالغ في الظهور حتى كأنه رجل عريان عن ثيابه، فشبه الشر بإنسان على طريق المكنية وأثبت له العري تخييلاً. ويروى: وهو غرثان، أي: جائع، فهو على التشبيه أيضاً. وقيل: أراد بالشر: السيف، وعريه: تجرده عن غمده. وزيدت الواو قبل الجملة الواقعة خبر لأمسى لتأكيد الربط، تشبيهاً لها بالجملة الواقعة حالاً، ولم يبق سوى عدوان بعضنا على بعض، أو سوى عدوانهم علينا جازيناهم كما ظلمونا، وسمي الثاني ديناً مشاكلة، وهي مجاز لعلاقة المجاورة وقسم برأسه خلاف بين القوم، ومذهب الجمهور أن سوى لا تخرج عن النصب على الظرفية المكانية إلا في الضرورة كما هنا، ومذهب ابن مالك كالزجاجي أنها بمعنى غير فتصرف في الاختيار، كما في قوله صلّى اللّه عليه وسلّم: «سألت اللّه أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها» وقول بعض العرب: أتاني سواك، أي: غيرك، وصرح صراحاً بالتحريك: خلص خلوصاً وظهر، وصرح تصريحاً: خلص تخليصاً وأظهر، فما هنا من الأول. ويروى بدل الشطر الثاني: بدا والشر عريان، وفيه إظهار الشر في مقام الإضمار، و «بدا» بدل من صرح، وفيه تبيين وتفسير لمعناه، وأما جواب «لما» فهو قوله: دناهم كما دانوا.
ينظر: أمالي القالي ١/ ٢٦٠، وحماسة البحتري ص ٥٦، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١، والدرر ٣/ ٩٢، وسمط اللآلي ص ٩٤٠، وشرح التصريح ١/ ٣٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢؛ أوضح المسالك ٢/ ٢٨١، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٦، وشرح ابن عقيل ص ٣١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢، اللسان: دين، المحرر الوجيز ١/ ٧١، الدر ١/ ٧٢.

[الأعراف: ٤٤]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ﴾ [الأعراف: ٤٨]، والدليل عليه قراءة أبي حنيفة: «مَلَكَ يومَ الدين»، وهذه الأوصاف التي أُجريت على الله ـ سبحانه ـ من كونه رباً مالكاً للعالمين لا يخرج منهم شيء من ملكوته وربوبيته، ومن كونه منعماً بالنعم كلها الظاهرة والباطنة والجلائل والدقائق، ومن كونه مالكاً للأمر كله في العاقبة يوم الثواب والعقاب بعد الدلالة على اختصاص الحمد به، وأنه به حقيق في قوله: الحمد لله ـ دليل على أنّ من كانت هذه صفاته، لم يكن أحد أحق منه بالحمد والثناء عليه بما هو أهله.

﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾

«إيا»: ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك: إياك، وإياه، وإياي، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف في أرأيتك، وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون، وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» ـ فشيء شاذ لا يعوّل عليه، وتقديم المفعول؛ لقصد الاختصاص[1]، كقوله

---

(١) قوله «وتقديم المفعول لقصد الاختصاص».
قلنا: المفعول هو: ما يقع عليه فعل الفاعل كقوله ـ تعالى ـ ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وحق المفعول أن يكون بعد الفاعل؛ لأن ترتيب الجملة الفعلية من الآية [٣ البقرة] «فعل وفاعل ومفعول» لالتصاق الفعل بفاعله ثم يعد ذلك تأتي المفاعيل التي يقع عليها فعل الفاعل.
وبهذا يكون التقديم من هذا المقام الأصلي له لفائدة كالاختصاص والاهتمام وغير ذلك ومعنى الاختصاص: تعد شيء على شيء بطريق مخصوص كما هنا في الآية ترى تقديم ما حقه التأخير.
وللقصد تقسيمات بحسب الحقيقة والإضافة والصفة والموصوف، وينظر فيه إلى حال المخاطب به.
وهي تفريعات بلاغية تنظر في محلها من كتب البلاغة الأصيلة.
والذي نعني به هنا أن الزمخشري قال بالاختصاص في هذا التقديم، وقد نازعه فيه أبو حيان في تفسيره البحر المحيط، وذكر أن كلامه هذا زعم مردود عليه، وبين أن التقديم للاعتناء والاهتمام بالمفعول.
وقد رد كلام أبي حيان شيخنا أبو موسى في بحثه عن بلاغة القرآن في الكتاب ولا تعصب منه في هذا، بل هو فهم دقيق لكلام الزمخشري، وكلام أبي حيان معاً، ومن أراد الإفادة فعليه بمراجعة كلام الجميع والوقوف عند كلامهم، وبذلك يرى ما للزمخشري من حق فيما قال.
وقد تابعت الباحثين في الآية فرأيت ما أفادوه من الاختصاص كما قال الزمخشري وغيره ولا مانع مع الاختصاص من الاهتمام، ولذا كان العلامة الشوكاني أحكم في فهمه لهذا الموطن حيث قال «والصواب أنه لها، ولا تزاحم بين المقتضيات».
ينظر علم المعاني في تفسير فتح القدير للشوكاني ١/ ٣٦١ وما بعدها ـ د. فتحي حجازي».
كما ينظر هذا في النسفي ١/ ٥٧، وإرشاد العقل السليم لابن السعود ١/ ١٦ مفاتيح الغيب للرازي ١/ ٢٩٨، حاشية الشهاب على البيضاوي ١/ ١١٢ وروح المعاني للألوسي ١/ ٨٧، ٨٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢/ ١١٩، والإيضاح ٣/ ٤ وما بعدها، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص ٣٥٠ وما بعدها، والبحر المحيط ١/ ٩.

تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة. وقرىء: «إِيَاكَ» بتخفيف الياء، و«أَيَّاكَ» بفتح الهمزة والتشديد، و«هَيَّاكَ» بقلب الهمزة هاء؛ قال طُفَيْلٌ الْغَنَوِيُّ: [من الطويل]

فَهَيَّاكَ والأَمْرَ الَّذِي إنْ تَرَاحَبَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهْ[1]

والعبادة أقصى غاية الخضوع والتذلل، ومنه: ثوب ذو عبدة إذا كان في غاية الصفاقة وقوّة النسج، ولذلك لم تستعمل إلا في الخضوع لله ـ تعالى ـ، لأنه مولى أعظم النعم، فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع، فإن قلت: لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟ قلت: هذا يسمى/ ٥ب الالتفات في علم البيان[2]، قد يكون [3]من الغيبة إلى الخطاب،

---

(١) لمضرس بن ربعي، وقيل لطفيل، وهياك: أصله إياك، قلبت همزته هاء، وهو في محل نصب بمحذوف وجوباً، والأمر: عطف عليه، والأصل: احذر تلاقي نفسك والأمر فحذف ما عدا ضمير الخطاب وما عطف عليه لكثرة الاستعمال. ولأن مقام التحذير يقتضي السرعة وإيجاز الكلام، وقيل أصله: باعد نفسك من الأمر وباعد الأمر من نفسك، فحذف لذلك، وشبه أسباب الدخول في الأمر بالموارد: أي مواضع الورود إلى نحو الماء، وأسباب الخروج منه بالمصادر: أي مواضع الصدور: أي الرجوع، فكل منهما استعارة تصريحية، وأما تشبيه الأمر بشيء له موارد ومصادر كالماء على طريقة المكنية، فهو خارج عن قانون البيان؛ لأن الأمر يطلق على كل شيء، فتخصيصه بغير نحو الماء ثم تشبيهه به، بالقصد لا بالوضع. ويروى هكذا:

فإياك والأمر الذي إن توسعت موارده ضاقت عليك المصادر
فما حسن أن يعذر المرء نفسه وليس له من سائر الناس عاذر

أي فليس عذر المرء لنفسه حسناً: أي قبوله لاعتذارها بعد وقوعها في الورطة، وقوله: وليس له الخ: جملة حالية وعلى هذا فحقه حرف الراء. وهو في: شرح شواهد الشافية ص ٤٧٦، ولطفيل الغنويّ أو لمضرس في ديوان طفيل ص ١٠٢، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢١٥، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٣، وشرح المفصل ٨/١١٨، ١٠/٤٢، ولسان العرب (هيا) (أيا) والمحتسب ١/ ٤٠، والممتع في التصريف ١/٣٩٧، والمنصف ٢/١٤٥.

(٢) قوله «قلت: هذا يسمى الالتفات في علم البيان» ١/ ٦٢ الكشاف أقول: الالتفات لغة: مصدر التفت أي صرفت وجهي إلى جهة أخرى قال من اللسان: قال أي أحد الشعراء ولم يعينه:

أرى الموت بين السيف والنطع كامنا يلاحظني من حيث ما أتلفت

وفي الإصطلاح: (أ) عند الجمهور:
التعبير عن معنى بطريق من طرق الكلام الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة بمد التعبير عنه بطريق آخر منها. ولا بد أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر، ويترقبه السامع (ب) عند السكاكي: التعبير بإحدى الطرق المتقدمة عن المعنى خلافاً لما يقتضيه الظاهر ولم يشترط تقدم طريق من هذه الطرق، بل يجوز أن يكون بداية على خلاف الظاهر كما في قول امرىء القيس:
تطاول ليلكِ بالإثمد، . . . ولم يقل على الظاهر: تطاول ليلي. =

ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩].

وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات[1]: [من المتقارب]

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمَدِ ... وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ

وَذٰلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ[2]

= وبهذا عرف الفارق بين قول السكاكي والجمهور، واستبان ما يميل إليه الزمخشري رحمه الله.
والكلام في الالتفات وتفريعاته ومواطنه وأسراره في مراجع البيان وأصول البلاغيين.
«ينظر الإيضاح بتحقيق خفاجي ٢/ ١١٩ وما بعدها، والبلاغة القرآنية لأبي موسى ٤٤٣، والمطول ٩٥/ ٩٦، ولسان العرب (لفت).

(٣) قوله «في علم البيان» قد يكون لعله وقد، وعبارة النسفي: وهو قد يكون. (ع)

(١) قال محمود رحمه اللّه: «وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات... إلخ.» قال أحمد رحمه اللّه: يعني أنه ابتدأ بالخطاب ثم التفت إلى الغيبة، ثم إلى التكلم وعلى هذا فهما التفاتان لا غير، وإنما أراد الزمخشري واللّه أعلم أنه أتى بثلاثة أساليب: خطاب لحاضر، وغائب، ولنفسه، فوهم بقوله ثلاث التفاتات، أو تجعل الأخير ملتفتاً التفاتتين عن الثاني وعن الأول فيكون ثلاثاً، والأمر فيه سهل.
قال السمين الحلبي: وقد خطأ بعضهم الزمخشري في جعله هذا ثلاثة التفاتات وقال: بل هما التفاتان:
أحدهما: خروج من الخطاب المفتتح به في قوله: «لَيْلُكَ» إلى الغيبة في قوله: «وباتت له ليلة».
والثاني: الخروج من هذه الغيبة إلى التكلم في قوله: «من نبأ جاءني وخبرته».
والجواب أن قوله أولاً: «تطاول ليلك» فيه التفات؛ لأنه كان أصل الكلام أن يقول: تطاول ليلي، لأنه هو المقصود فالتفت من مقام التكلم إلى مقام الخطاب، ثم من الخطاب إلى الغيبة، ثم من الغيبة إلى التكلم الذي هو الأصل. وقرىء شاذاً: «إياك يُعْبَدُ» على بنائه للمفعول الغائب، ووجهها على إشكالها: أن فيها استعارة والتفاتاً أما الاستعارة فإنه استعير فيها ضمير النصب لضمير الرفع والأصل: أنت تعبد وهو شائع؛ كقولهم: عساك وعساه وعساني في أحد الأقوال وقول الآخر [من الرجز]:

يَابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا ... وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

فالكاف في «عَصَيْكَا» نائبة عن التاء، والأصل: عصيت. وأما الالتفات فكان من حق هذا القارىء أن يقرأ: إياك تُعْبَدُ بالخطاب، ولكنه التفت من الخطاب في «إياك» إلى الغيبة في «يُعْبَد»، إلا أن هذا التفات غريب؛ لكونه في جملة واحدة، بخلاف الالتفات المتقدم ونظير هذا الالتفات قوله [من الطويل]:

أَأَنْتَ الْهِلاَلِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً ... سَمِعْنَا بِهِ والأَرْحَبِيُّ الْمُغَلَّبُ؟

فقال: «به» بعد قوله: «أنت وكنت». انتهى. الدر المصون.

(٢) لامرىء القيس بن حجر الجاهلي، وقال ابن هشام: هو غلط، وقائله امرؤ القيس بن عابس الصحابي، وقيل لعمرو بن معديكرب، والأثمد كأحمد، وقد تضم ميمه، وقد يروى بكسرها: اسم موضع، والعائر اسم جامد يطلق على قذى تدمع منه العين، وعلى الرمد، وعلى كل ما أعلّ العين، وفي الشعر ثلاث التفاتات، لكن الأول على مذهب السكاكي فقط: وهو أنه كان الظاهر التعبد =

وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد، ومما اختص به هذا الموضع: أنه لما ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه تلك الصفات العظام، تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء، وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات، فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات، فقيل: إياك، يا من هذه صفاته نخصك بالعبادة والاستعانة، لا نعبد غيرك ولا نستعينه، ليكون الخطاب أدل على أنّ العبادة له لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به، فإن قلت: لم قرنت الاستعانة بالعبادة؟ قلت: ليجمع بين ما يتقرّب به العباد إلى ربهم وبين ما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهته. فإن قلت: فلم قدّمت العبادة على الاستعانة؟ قلت: لأنّ تقديم الوسيلة قبل طلب الحاجة ليستوجبوا الإجابة إليها، فإن قلت: لم أطلقت الاستعانة؟[1] قلت: ليتناول كل مستعان فيه، والأحسن أن تراد الاستعانة به وبتوفيقه على أداء العبادة، ويكون قوله: ﴿ٱهۡدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]؛ بياناً للمطلوب من المعونة، كأنه قيل: كيف أعينكم؟ فقالوا: اهدنا الصراط المستقيم، وإنما كان أحسن؛ لتلاؤم الكلام، وأخذ بعضه بحجزة بعض، وقرأ ابن حبيش: «نستعين»، بكسر النون.

= بطريق التكلم فالتفت إلى الخطاب وذلك في البيت الأول. والثاني: عدوله عن الخطاب إلى الغيبة في الثاني. والثالث: التفاته عن الغيبة إلى التكلم في الثالث. والجمهور يجعلون الأول من قبيل التجريد. وأبو الأسود: كنية صاحب الشاعر الذي يرثيه، وقيل هو المخبر واسمه ظالم بن عمرو وهو عم امرىء القيس. وقيل أبي مضاف لياء المتكلم والأسود صفته، ويروى: عن بني الأسود.

ينظر: ديوانه ص ١٨٥، وتخليص الشواهد ص ٢٤٣، وشرح قطر الندى ص ١٣٦، شرح التصريح ١/ ١٩١، ولعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٢٠٠، ولعمرو أو لامرىء القيس في سمط اللآلي ص ٥٣١، ولامرىء القيس بن عابس في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠، وله أو لامرىء القيس الكندي أو لعمرو بن معديكرب، في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٥٤، وجمهرة اللغة ص ٧٧٥، وشرح الأشموني ١/ ١١٥، والتبيان لابن محمد الطيبي ٢٨٧، والطراز لابن حمزة العلوي ٢/ ١٤٠، البحر المحيط ١/ ١٤٢، الدر ١/ ٧٥.

(١) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت لم قدمت العبادة على الاستعانة... إلخ». قال أحمد: معتقد أهل السنّة أن العبد لا يستوجب على ربه جزاء ـ تعالى الله عن ذلك ـ والثواب عندنا ـ من الإعانة في الدنيا على العبادة ومن صنوف النعيم في الآخرة ـ ليس بواجب على الله تعالى، بل فضل منه وإحسان. وفي الحديث «أنه عليه الصلاة والسلام قال: لا يدخل أحد منكم الجنة بعمله، قيل: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته»، مضافاً إلى دليل العقل المحيل أن يجب على الله تعالى شيء، لكن قام الدليل عقلاً وشرعاً على أنه تعالى لا يجب عليه شيء، فقد قام عقلاً وشرعاً على أن خبره تعالى صدق ووعده حق، أي يجب عقلاً أن يقع، فإما أن يكون الزمخشري تسامح في إطلاق الاستيجاب وأراد وجوب صدق الخبر، وإما أن يكون أخرجه على قواعد البدعية في اعتقاد وجوب الخير على الله تعالى وإن لم يكن وعد.

﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾

هدى: أصله أن يتعدى باللام أو بإلى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فعومل معاملة ـ اختار ـ في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]. ومعنى طلب الهداية ـ وهم مهتدون ـ طلب زيادة الهدى بمنح الإلطاف، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]. وعن علي وأُبيّ ـ رضي الله عنهما ـ: اهدنا: ثبتنا، وصيغة الأمر والدعاء واحدة، لأنّ كل واحد منهما طلب، وإنما يتفاوتان في الرتبة، وقرأ عبد الله: أرشدنا.

«السراط»: الجادّة، من سرط الشيء إذا ابتلعه، لأنه يسترط السابلة إذا سلكوه، كما سُمّي: لقماً؛ لأنه يلتقمهم، والصراط من قلب السين صاداً لأجل الطاء، كقوله: «مصيطر»، في «مسيطر»، وقد تشم الصاد صوت الزاي، وقرىء بهنّ جميعاً، وفصاحهنّ إخلاص الصاد، وهي لغة قريش وهي الثابتة في الإمام، ويجمع سرطاً، نحو: كتاب وكتب، ويذكر ويؤنث كالطريق والسبيل، والمراد طريق الحق، وهو ملة الإسلام.

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾: بدل من الصراط المستقيم، وهو في حكم تكرير العامل/ ٦أ، كأنه قيل: اهدنا الصراط المستقيم، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم، كما قال: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، فإن قلت: ما فائدة البدل؟ وهلا قيل: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم؟ قلت: فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير، والإشعار بأنّ الطريق المستقيم بيانه وتفسيره: صراط المسلمين؛ ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده، كما تقول: هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم؟ فلان؛ فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم، والفضل من قولك: هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل؟ لأنك ثنيت ذكره مجملاً أوّلاً، ومفصلاً ثانياً، وأوقعت فلاناً تفسيراً وإيضاحاً للأكرم الأفضل، فجعلته علماً في الكرم والفضل، فكأنك قلت: من أراد رجلاً جامعاً للخصلتين فعليه بفلان، فهو المشخص المعين، لاجتماعهما فيه غير مدافع ولا منازع.

والذين أنعمت عليهم: هم المؤمنون، وأُطلق الإنعام؛ ليشمل كل إنعام[1]؛ لأنّ من

---

(١) قال محمود رحمه الله: وأطلق الإنعام ليشمل كل إنعام. قال أحمد رحمه الله: إن إطلاق الإنعام يفيد الشمول كقوله: إن إطلاق الاستعانة يتناول كل مستعان فيه، وليس بمسلم فإن الفعل لا عموم =

أُنعِمَ عليه بنعمة الإسلام، لم تبق نعمة إلا أصابته، واشتملت عليه. وعن ابن عباس: هم أصحاب موسى قبل أن يغيروا، وقيل: هم الأنبياء. وقرأ ابن مسعود: «صراط من أنعمت عليهم».

﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: بدل من الذين أنعمت عليهم، على معنى أنّ المنعم عليهم: هم الذين سلموا من غضب الله والضلال، أو صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله والضلال.

فإن قلت: كيف صح أن يقع: ﴿غَيْرِ﴾ صفة للمعرفة وهو لا يتعرّف وإن أضيف إلى المعارف؟ قلت: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لا توقيت فيه كقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّني[1] .....

ولأنّ المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم، فليس في ـ غير ـ إذن الإبهام

= لمصدره، والتحقيق أن الإطلاق إنما يقتضي إبهاماً وشيوعاً. والنفس إلى المبهم أشوق منها إلى المقيد لتعلق الأمل مع الإبهام لكل نعمة تخطر بالبال.

(١) ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني
غضبان ممتلىء علي إهابه إني وربك سخطه يرضيني
لرجل من بني سلول، ويسبني صفة للئيم وإن قُرن بأل، لأنه ليس المراد لئيماً بعينه بدليل مقام التمدح ف «أل» فيه للعهد الذهني لا الخارجي. ومدخولها في المعنى كالنكرة، فجاز وصفه بالجملة وإن كانت لا يوصف بها إلا النكرة، وهذا يفيد اتصافه بالسب دائماً لاحال المرور فقط وهو لمراد، وكان الظاهر أن يقول: فأمضي ثم أقول، ولكن أتى بالماضي دلالة على تحقق ذلك منه، وروي: فأعف ثم أقول: أي أكف عنه وعن مكافأته، ويحتمل أنه أراد صررت على صيغة الماضي بالمضارع لحكاية الحال، هذا والظاهر أن الجملة حالية، أي: أمر على اللئيم حال كونه يسبني وأنا أسمع فأعرض عنه وأقول إنه لا يقصدني بذلك السب الذي سمعته منه، وليس المراد وصفه بالسب الدائم، لأنه لا يظهر مع تخصيص السب بوقوعه على ضمير المار، على أنه يمكن جعل الحال لازمة فتفيد الدوام. هو غضبان ممتلىء جلده غضباً علي لكن لا أبالي بذلك، فإني وحق ربك غضبه يرضيني، فليدم عليه وليزدد منه، والإهاب: الجلد قبل دبغه بل وقبل سلخه كما هنا.
ينظر في الدرر ١/ ٧٨، وشرح التصريح ٢/ ١١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٠، والكتاب ٣/ ٢٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١، وبلا نسبة في الأذهية ص ٢٦٣، والأشباه والنظائر ٣/ ٩٠، والأضداد ص ١٣٢، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٦، وجواهر الأدب ص ٣٠٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣/ ١٠١، ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٥/ ٢٣، ٥٠٣، ٧/ ١٩٧، ٩/ ١١٩، ٣٨٣، والخصائص ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣٣٠، والدرر ٦/ ١٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٩، ولسان العرب (ثم) (منن)، ومغني اللبيب ١/ ١٠٢، ٢/ ٤٢٩، ٦٤٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٩ ٢/ ١٤٠، والدر المصون ١/ ٣٥٤.

الذي يأبى عليه أن يتعرّف، وقرىء بالنصب على الحال، وهي قراءة رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب، ورويت عن ابن كثير، وذو الحال الضمير في عليهم، والعامل: أنعمت، وقيل: المغضوب عليهم: هم اليهود؛ لقوله ـ عز وجل ـ: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]. والضالون: هم النصارى؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٧٧]، فإن قلت: ما معنى غضب الله؟ قلت: هو إرادة الانتقام[1] من العصاة، وإنزال العقوبة بهم، وأن يفعل بهم ما يفعله الملك إذا غضب على من تحت يده، نعوذ بالله من غضبه، ونسأله رضاه ورحمته. فإن قلت: أي فرق بين ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأولى و ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الثانية؟ قلت: الأولى: محلها النصب على المفعولية، والثانية: محلها الرفع على الفاعلية، فإن قلت: لم دخلت: «لا» في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾؟ قلت: لما في ـ غير ـ من معنى النفي، كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين. وتقول: أنا زيداً غير ضارب، مع امتناع قولك: أنا زيداً مثل ضارب؛ لأنه بمنزلة قولك: أنا زيداً لاضارب، وعن عمر وعلي ـ رضي الله عنهما ـ أنهما قرآ: وغير الضالين، وقرأ أيوب السختياني: «ولا الضألين» ـ بالهمز، كما قرأ عمرو بن عبيد: «ولا جأن»، وهذه لغة من جدّ في الهرب من التقاء الساكنين[2]. ومنها ما حكاه أبو زيد من قولهم: شأبة، ودأبة.

آمين: صوت سمي به الفعل الذي هو/٦ب استجب، كما أنّ: «رويد، وحيهل، وهلم»: أصوات سميت بها الأفعال التي هي «أمهل، وأسرع، وأقبل»، وعن ابن عباس ـ

---

٦ ـ أخرجه الثعلبي من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، كما في تخريج الزيلعي (١/ ٢٧) =

---

(١) قال محمود رحمه اللّه: «ومعنى الغضب من اللّه تعالى إرادة الانتقام... إلخ» قال أحمد: أدرج في هذا ما يقتضي عنده وجوب وعيد العصاة، وليس مذهب أهل السنّة، بل الأمر عندهم في المؤمن العاصي موكول إلى المشيئة: فمنهم مَن أراد اللّه تعالى عقوبته والانتقام منه فيقع ذلك لا محالة، ومنهم مَن أراد العفو عنه وإثابته فضلاً منه تعالى، على أن المغضوب عليهم والضالين واقعان على الكفار، ووعيدهم واقع لا محالة ومراد، واللّه الموفق. أقول: قال الزمخشري رحمه اللّه: الغضب من اللّه تعالى إرادة الانتقام من العصاة إلخ لا يدل على ما فسره، فإن وجوب وعيد العصاة لا يعلم منه. والغضب من اللّه عند أهل السنّة والمعتزلة: عبارة عما ذكره الزمخشري رحمه اللّه، إلا أن عند أهل السنّة أن اللّه تعالى إن شاء عذب صاحب الكبيرة وإن شاء غفر له، وعند المعتزلة وجوب عذابه: فعند المعتزلة ظاهر أن الغضب عبارة عن إرادة الانتقام، وعند أهل السنّة: إن غفر له فلا غضب، وإن لم يغفر له فغضبه عبارة عما ذكره.

(٢) قال السمين الحلبي: وقد فعلوا ذلك حيث لا ساكنان، قال الشاعر [من الرجز]:

فَـخِـنْـدِفٌ هَـامَـةُ هٰـذَا الـعَـأْلَـمِ.

انتهى. الدر المصنون.

رضي الله عنهما ـ: سألت رسول الله ﷺ عن معنى آمين؟ فقال: «آفْعَلْ» (٦) وفيه لُغتان: مَدُّ أَلِفِهِ، وَقَصْرُهَا؛ قال: [من البسيط]

. . . . . وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا[1]

وقال: [من الطويل]

. . . . . أَمِينَ فَزَادَ اللَّهُ ما بَيْنَنَا بُعْدَا[2]

وعن النبي ﷺ: «لَقَّنَني جبْرِيلُ ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ آمينَ عِنْدَ فَرَاغِي مِنْ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ

= وذكره السيوطي في الدر المنثور (١/ ٤٤)، وجويبر في تفسيره عن الضحاك عن ابن عباس؛ كما في الدر المنثور (١/ ٤٤).
قال الحافظ في تخريج الكشاف: أخرجه الثعلبي من رواية أبي صالح عنه بإسناد واهٍ. انتهى.

---

(١) يا رب إنك ذو منٍّ ومغفرة بيت بعافية ليل المحبينا
الذاكرين الهوى من بعدما رقدوا الساقطين على الأيدي المكبينا
يا رب لا تسلبني حبها أبداً ويرحم اللّه عبداً قال آمينا
لقيس بن معاذ الملوح مجنون ليلى العامرية، اشتد وجده بها، فأخذه أبوه إلى الكعبة ليدعو اللّه عسى أن يشفيه، فأخذ بحلقة بابها وقال ذلك. والدعاء لليل المحبين مجاز عقلي، وهو في الحقيقة لهم، وبين أن رقادهم ليس على المعتاد بقوله: الساقطين على الأيدي، المكبين على الوجوه حيرة وسكرة، ثم دعا بأن يديم اللّه حبها، ودعا لمن يؤمن على دعائه بأن يقول: آمين، وهو اسم فعل، أي استجب يا اللّه هذا الدعاء، وهو بالمد، ويجوز قصره.
البيت للمجنون ينظر ديوانه ص ٢١٩، ولعمر بن أبي ربيعة ينظر لسان العرب (أمن) وليس في ديوانه، إصلاح المنطق ص ١٧٩، وإنباه الرواة ٣/ ٢٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٥، وشرح المفصل ٤/ ٣٤، وشرح شذور الذهب ص ١٥١، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٩، شذور الذهب ١٥٧، معاني الزجاج ١/ ١٧، الصحاح: (أمن)، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٢، مقاييس اللغة ١/ ١٣٥، القرطبي ١/ ٩٠، الدر ١/ ٨٧. فتح القدير ١/ ٧٨.

(٢) تباعد عني فطحل إذ دعوته أمين فزاد اللّه ما بيننا بعدا
لجبير بن الأضبط كان قد سأل فطحلاً فأعرض عنه فدعا عليه، ويروى تباعد مني فطحل وأبى، وأمينَ: بقصر الهمزة على اللغة العربية الأصلية. وأما بالمد فقيل أعجمي؛ لأنه ليس في لغة العرب فاعيل. وقيل: أصله بالقصر فأشبعت همزته: اسم فعل بمعنى استجب، ورتبته بعدما بعده. قدمه حرصاً على طلب الإجابة ووقوع الدعاء مجاباً من أول وهلة. والفاء للسببية عما قبلها. أي: حيثما تباعد عني فزد ما بيننا بعداً يا اللّه، وبعداً: يجوز أن يكون تمييزاً، وأن يكون مفعولاً.
ينظر: تهذيب إصلاح المنطق ٢/ ٤٢، إصلاح المنطق ص ١٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٥، وشرح شذور الذهب ص ١٥٢، وشرح المفصل ٤/ ٣٤، ولسان العرب (حطل)، (أمن)، ومعاني الزجاج ١/ ١٧، الصحاح ٥/ ٢٠٧، مقاييس اللغة ١/ ١٣٥، والقرطبي ١/ ٩٠، الدر ١/ ٨٧.

الكِتَابِ» وقال: «إِنَّهُ كَالْخَتْمِ عَلَى الْكِتَابِ» (٧)، وليس من القرآن؛ بدليل أنه لم يثبت في المصاحف، وعن الحسن: لا يقولها الإمام؛ لأنه الداعي، وعن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ مثله، والمشهور عنه وعن أصحابه أنه يخفيها، وروى الإخفاء عبد الله بن مغفل وأنس عن رسول الله ﷺ (٨). وعند الشافعي يجهر بها. وعن وائل بن حجر؛ أنّ النبي ﷺ «كان إذا قرأ: ولا الضَّالِّين، قَالَ: آمِينَ وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَه» (٩). وعن رسول الله ﷺ[1] أنه قال

---

٧ ـ قال الزيلعي غريب بهذا اللفظ (١/ ٢٧).
قال الحافظ في تخريج الكشاف:
لم أجده هكذا. وفي «الدعاء» لابن أبي شيبة من رواية أبي ميسرة أحد كبار التابعين قال: أقرأ جبريل ـ عليه السلام ـ النبي ـ ﷺ ـ فاتحة الكتاب فلما قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال له: قل: آمين. فقال: آمين، قلت: وعند أبي داود عن أبي زهير قال: آمين مثل الطابع على الصحيفة وروى ابن مردويه عن أبي هريرة مرفوعاً: «آمين خاتم رب العالمين على عباده المؤمنين»، وهو في الدعاء للطبراني. انتهى.

٨ ـ قال الزيلعي: في «تخريج الكشاف» (١/ ٢٧) غريب جدًا.
قال الحافظ في «تخريج الكشاف»:
لم أجده عن واحد منهما. انتهى.

٩ ـ أخرجه أحمد (٤/ ٣١٥)، والطيالسي (١٠٢٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٣٢)، وابن حبان (٥/ ١٠٩) حديث (١٨٠٥)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٥٧)، والطبراني (٢٢/ ٤٥) (١١٢) عن طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس عن علقمة بن وائل عن أبيه: وفي لفظه: وأخفى بها صوته.
وصحح هذا الطريق الحاكم وابن حبان.
قال الدارقطني في سننه (١/ ٣٣٤)؛ كذا قال شعبة: «وأخفى بها صوته» ويقال: إنه وهم فيه؛ لأن سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل، وغيرهما رووه عن سلمة، فقالوا: «ورفع صوته بآمين» وهو الصواب. ا.هـ.
أما طريق سفيان الذي أشار إليه الدارقطني.
أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٢٥)، وأحمد (٤/ ٣١٦ ـ ٣١٧) وأبو داود (١/ ٢٤٦): كتاب الصلاة: باب التأمين وراء الإمام، حديث (٩٣٢)، والترمذي: كتاب الصلاة باب ما جاء في التأمين (٢/ ٢٧) حديث برقم (٢٤٨)، والدارمي (١/ ٢٨٤): كتاب الصلاة: باب الجهر بالتأمين، والطبراني (٢٢/ ٤٤) حديث (١١١)، والدارقطني (١/ ٣٣٤): كتاب الصلاة: باب التأمين في الصلاة بعد =

---

(١) قوله: وعن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم: اعلم أن صاحب الكتاب التزم أن يذكر آخر كل سورة حديثاً لبيان فضلها، ولكن ليست كلها صحيحة فقد قال الجلال السيوطي: اعلم أن السور التي صحت الأحاديث في فضلها: الفاتحة، والزهراوان، والأنعام، والسبع الطوال مجملاً، والكهف، ويس، والدخان، والملك، والزلزلة، والنصر، والكافرون، والإخلاص، والمعوذتان. وما عداها لم يصح فيه شيء أهـ. والزهراوان: البقرة، وآل عمران. والسبع الطوال: من أول البقرة إلى آخر براءة ـ بعدها مع الأنفال سورة واحدة ـ قاله الأجهوري على البيقونية في مصطلح الحديث. (ع)

لأبيّ بن كعب: «أَلا أُخْبِرُكَ بِسُورَةٍ لَمْ يُنَزَّلْ في التَّوْرَاةِ والإنْجِيلِ والقُرْآنِ مِثْلُهَا؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُول الله. قال: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ؛ إنَّها السَّبْعُ المَثَانِي والقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذي أُوتِيتُهُ» (١٠).

= فاتحة الكتاب والجهر بها، والبيهقي في السنن الكبرى (٢١/ ٥٧): كتاب الصلاة: باب جهر الإمام بالتأمين والبغوي (٢/ ٢٠٨) كتاب الصلاة: باب الجهر بالتأمين في صلاة الجهر، حديث (٥٨٧) من طريق سفيان عن سلمة بن كهيل به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٢٥) وأبو داود (١/ ٢٣٦): كتاب الصلاة: باب التأمين وراء الإمام، حديث (٩٣٢)، والترمذي (٢/ ٢٩) كتاب الصلاة: باب ما جاء في التأمين، حديث رقم (٢٤٩)، والطبراني في معجمه الكبير (٢٢/ ٤٥): حديث (١١٤) من طريق العلاء بن صالح عن سلمة به، وأخرجه من طريق محمد بن كهيل، عن حجر بن عنبس عن وائل؛ ولفظ رواية سفيان: «يمدّ بها صوته» وعند أبي داود والطبراني: «يرفع بها صوته»، ولفظ العلاء بن صالح: فجهر بآمين، وسلم عن يمينه وعن شماله حتى رأيت بياض خده، وقد صحح إسناده البيهقي في المعرفة، والحافظ في تلخيص الحبير (١/ ٢٣٦).

وقد توسع البيهقي رحمه الله في «الخلافيات» في الكلام على هذا الحديث، وترجيح رواية سفيان ومن وافقه.

وانظر تعليقنا هناك على هذا الحديث، ففيه البسط والحمد لله على التوفيق.

قال الحافظ في «تخريج الكشاف».

أخرجه أبو داود من رواية حجر بن عنبسة عنه. وإسناده حسن. انتهى.

١٠ ـ أخرجه الترمذي (٤/ ٢٩٧): كتاب تفسير القرآن: باب ومن سورة الحجر، حديث (٣١٢٥)، والنسائي في المجتبى (٢/ ١٣٩) كتاب الافتتاح. باب تأويل قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾، حديث (٩١٤)، وأحمد في مسنده (٢/ ١١٢)، والدارمي (٢/ ٤٤٦): كتاب فضائل القرآن: باب فضل فاتحة الكتاب، وابن خزيمة (١/ ٢٥٢) كتاب الصلاة: باب فضل قراءة الفاتحة، حديث (٥٠١)، وأبو يعلى الموصلي (١١/ ٣٦٧) حديث (٦٤٨٢). وابن حبان (٣/ ٥٣) كتاب الرقائق: باب قراءة القرآن حديث (٧٧٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٥٧) وعبد بن حميد (ص٨٦)حديث (١٦٥)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٣٧٥)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٣) باب فضل فاتحة الكتاب، حديث (٣٩٣)، والطبري في تفسيره (٩/ ١٤٤)، كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

وقال الترمذي: حسن صحيح.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وصححه ابن خزيمة، وابن حبان.

والحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/ ٢١)، وزاد نسبته إلى ابن المنذر، وابن مردويه، وأبي ذر الهروي في فضائل القرآن.

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد بن المعلّى.

أخرجه البخاري (٨/ ٦) كتاب التفسير: باب ما جاء في فاتحة الكتاب حديث (٤٤٧٤)، (٨/ ٢٣٢) كتاب التفسير باب ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ حديث (٤٧٠٣)، و(٨/ ٦٧١) كتاب فضائل القرآن: باب فضل فاتحة الكتاب حديث (٥٠٠٦) وأبو داود (١/ ٤٦١) كتاب الصلاة: باب فاتحة الكتاب حديث (١٤٥٨) والنسائي (٢/ ١٣٩) كتاب الافتتاح: باب تأويل قول الله عز وجل: =

وعن حذيفة بن اليمان أنّ النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْقَوْمَ لَيَبْعَثُ الله عَلَيْهِمُ الْعَذَابَ حَتْمَاً مَقْضِيّاً، فَيَقْرَأُ صَبِيٌّ مِنْ صِبْيَانِهِمْ في الْكِتَابِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فَيَسْمَعُهُ الله تَعَالَىٰ فَيَرْفَعُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ الْعَذَابَ أَرْبَعِينَ سَنَةً» (١١).

= ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾، وابن ماجة (٢/ ١٢٤٤) كتاب الأدب: باب ثواب القرآن حديث (٣٧٨٥) وأحمد (٤/ ٢١١) والدارمي (١/ ٣٥٠) كتاب الصلاة: باب أم القرآن هي السبع المثاني، (٢/ ٤٤٥) كتاب فضائل القرآن باب فضل فاتحة الكتاب، وأبو يعلى (١٢/ ٢٢٥) رقم (٦٨٣٧) والبيهقي (٢/ ٣٦٨) كتاب الصلاة، كلهم من طريق شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن المعلّى قال: كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ـ ﷺ ـ فلم أجبه قال: قلت له: يا رسول الله إني كنت أصلي قال: ألم يقل الله: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ ثم قال لي: ألا أعلمك سورة هي أعظم سورة في القرآن؟ قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢١) وزاد نسبته إلى الطبري وابن حبان وابن مردويه.

قال الحافظ في تخريج الكشاف.

أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم من رواية عبد الحميد بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة. ورواه مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن: أن أبا سعيد مولى عامر بن كريز أخبره: «أن النبي ـ ﷺ ـ نادى أبيّ بن كعب ـ فذكره» وهو مرسل؛ لأن أبا سعيد هذا تابعي.

وهذا الحديث قد أخرجه البخاري من وجه آخر عن أبي سعيد بن المعلّى: «أن النبي ـ ﷺ ـ مر به وهو يصلي، فدعاه ـ فذكر الحديث، ووهم صاحب جامع الأصول، فجعلهما واحداً فأخطأ؛ لأن الأول مكي مولى تابعي. والثاني أنصاري مدني من أنفسهم. صحابي. قال البيهقي: يحتمل أن يكون ذلك صدر منه ـ ﷺ ـ لأبيّ بن كعب مرة، ولسعيد بن المعلّى مرة أخرى. انتهى.

١١ ـ قال الزيلعي في تخريج الكشاف (١/ ٣٠): رواه الثعلبي في تفسيره من حديث أبي معاوية الضرير، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، عن النبي ـ ﷺ ـ... فذكره سواء.

قال الحافظ في تخريج الكشاف:

أخرجه الثعلبي من رواية أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي عنه. قلت: إلا أن دون أبي معاوية من لا يحتج به. وله شاهد في مسند الدارمي عن ثابت بن عجلان قال: «كان يقال: إن الله ليريد العذاب بأهل الأرض، فإذا سمع تعليم الصبيان بالحكمة صرف ذلك عنهم» يعني بالحكمة: القرآن، وحديث أبيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ في فضائل القرآن سورة سورة. أخرجه الثعلبي من طرق عن أبيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ كلها ساقطة. وأخرجه ابن مردويه من طريقين. وأخرجه الواحدي في الوسيط. وله قصة ذكرها الخطيب ثم ابن الصلاح عمن اعترف بوضعه؛ ولهذا روى عن أبي عصمة أنه وضعه. انتهى.